واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره.

The reality of the industrial sector in Algeria and ways to develop it.

د. سلامة وفاء
استاذ محاضر ب
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

ولهة وردة
طالبة بجامعة 20 أوت سكيكدة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي في الجزائر في محاولة لإبراز مكانة هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني، وأهم العقبات التي تواجهه ، وسبل تطويره. من خلال التعريف بأهم خصائص هذا القطاع و ووضعيته الحالية ، والوقوف على أهم أسباب فشل استراتيجيات التصنيع في الجزائر و معوقات تطويره. وقد توصلت الدراسة إلى أن هذا القطاع يتسم بالهشاشة و ضعف القدرة على المنافسة ، مما يؤكد على ضرورة مواصلة الاصلاحات الاقتصادية لهذا القطاع ليتمكن من المساهمة بفاعلية أكثر في التنمية الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية : القطاع الصناعي، الاقتصاد الجزائري، الاصلاحات الاقتصادية، المؤسسات الاقتصادية.

Abstract:

This study aims to shed light on the economic performance of the industrial sector in Algeria in an attempt to highlight the status of this sector for the national economy, the main obstacles facing it, and ways of developing it. Through the definition of the most important characteristics of this sector and its current situation, and to identify the most important reasons for the failure of manufacturing strategies in Algeria and the obstacles to its development. The study found that this sector is characterized by vulnerability and weak competitiveness, which emphasizes the need to continue economic reforms of this sector to be able to contribute more effectively to economic development.

Keywords: industrial sector, Algerian economy, economic reforms, economic institutions.

تمهيد:

يعتبر القطاع الصناعي أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية، وكبديل استراتيجي للقطاع الريعي القائم على قطاع المحروقات، خصوصا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، منها الانخفاض المشهود في أسعار البترول من جهة ، إضافة لكونه ثروة زائلة من جهة أخرى.

فقد شرعت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال في بناء الاقتصاد الوطني اعتمادا على النموذج الاشتراكي . وقد أرست قواعد للصناعات الأساسية و الثقيلة بفضل آلية التخطيط ورغم تحقيقها لعدة مزايا إلا أن الصدمة البترولية التي واجهتها في سنة 1986 قد ساهمت في تغيير مسار التنمية في البلاد، والتحول إلى اقتصاد السوق، حيث سعت جاهدة إلى إرساء دعائم اقتصاد السوق، واتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تهدف إلى الارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، ومع بداية سنة 2001 بدأت برامج الانعاش

الاقتصادي كآلية للتنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من توفر الموارد المالية إلا ان هذه البرامج لم تتمكن من تحسين أداء القطاع الصناعي في البلاد.

و ترتكز هذه الدراسة على الاشكالية الرئيسية التالية:

لماذا لم تتمكن الجزائر من تطوير القطاع الصناعي ، وما هي سبل النهوض بهذا القطاع في ظل المعوقات التي تواجهه؟

و تهدف الدراسة إلى تبيان أهم مميزات القطاع الصناعي في الجزائر، و الوقوف على مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ، اضافة إلى إبراز أهم التحديات والعوائق التي حالت دون تطوير هذا القطاع الحساس .

وتحقيقا للأهداف السابقة ارتكزت الدراسة على المحاور التالية:

1- خصائص القطاع الصناعي في الجزائر.

2- أداء القطاع الصناعي الجزائري.

3- أسباب فشل استراتيجيات التصنيع ومعوقاته.

4- سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر.

1- خصائص القطاع الصناعي في الجزائر.

يتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بالعملية التصنيعية، و منها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت و كأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر و تتجلى هذه الخصائص في:

أولا: ضعف الإنتاج الصناعي.

لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، و تأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة و الصناعات الاستخراجية و قطاع الخدمات و التجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بان تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة لم تستطع التخصص فيها و إنتاجها بكميات كبيرة و أذواق متطورة و جودة متميزة.[1]

بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية وهكذا اضطرت الصناعة المحلية- خاصة التحويلية – إلى أن تكون سجينة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتواجد داخل حدوده محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها .حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه لأجل بقائها، لأنها بقيت تنتج بناء على الطلب المتوفر فيه مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها

وتطويره كما ونوعا[2].

ثانيا: الحماية و ضعف القدرة على المنافسة.

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، و انحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، و عملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية، و فقدت القدرة على التعامل نع الأسواق الخارجية و التعرف على طبيعتها، و خير ما يعكس هذه المشاكل و غيرها تزايد مستوردات القطاع

العام الصناعي، و انخفاض حجم صادراته، وزيادة حدة المنافسة في السوق المحلية و العالمية أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج و إجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، و المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين، كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية و عدم قدرتها على الصمود و الاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.[3]

ثالثا: العلاقة مع السوق الخارجية.

إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية و بخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية و التجهيزات و المساعدة الأجنبية، و كذلك في مجال تجديد و تطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما زاد من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها و شروطها المجحفة في كثير من الأحيان.

رابعا: ارتفاع كلفة الإنتاج و عدم الاهتمام بالنوعية.

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها من مثيلاتها في السوق العالمية و حتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، و هذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل و حتى المنافسة في سوقها الداخلية، و تعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الجزائرية إلى عدة أسباب أهنها:

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى اقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.
- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام.
- الإنتاجية الضعيفة للعمالة.
- الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة سياسة الأسعار.

خامسا: الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.

لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج و الإدارة و التسويق، ولا يقتصر دور التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية و اجتماعية فحسب، بل تغيرات أخرى تمس الأفراد و علاقاتهم الإنسانية و أسلوب عملهم و ما يهم هو ما أحدثته و تحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية، وبذلك فان تقدم الصناعة مرتبط بل مرهون بتقدم التكنولوجيا، وما يرتبط بها من معرفة و بحث علمي، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا و المطبقة في البلدان الصناعية، التي أخضعت عمليات نقلها الى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد و مكاسب عديدة و مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات و المعدات و التجهيزات الحديثة أو وثائق براءة الاختراع و العلامات التجارية و النماذج الصناعية، و بذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى عملية الاستبدال و الصيانة للتكنولوجيات المستوردة.

كما يتميز القطاع الصناعي الجزائري ب:

- تبعية كبير لقطاع المحروقات، أدت الى نقص في تنوع الصادرات[4].

- ❖ قدرات انتاجية هائلة غير مستغلة بشكل كلي .
- ❖ تتميز الصناعة الجزائرية بهيمنة الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.[5]
- ❖ عدم مرونة الجهاز الانتاجي.
- ❖ العملية الصناعية المتجزئة[6].

2- أداء القطاع الصناعي في الجزائر.

يعتبر أداء القطاع الصناعي الجزائري محدودا بالمقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها الدولة، حيث أنه يعتمد على الصناعات الخفيفة، كما أن الجزائر تواجه عدة تحديات للنهوض بهذا القطاع.

يضم القطاع الصناعي الجزائري الصناعات الغذائية و الكيميائية، و صناعة البلاستيك و الزجاج و الألمنيوم و المشروبات و صناعات معدنية أخرى، وكلها عبارة عن صناعات خفيفة، و تعتمد الجزائر على الاستيراد من الخارج حيث تمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات سوى 4% من مجموع الصادرات.

و يرتكز القطاع الصناعي العمومي على بعض الصناعات الالكترونية و الكهربائية و الميكانيكية و البلاستيك و المطاط، أما القطاع الخاص فهو يرتكز على الصناعات الغذائية و صناعة النسيج و الألبسة الجاهزة، و تمثل المحروقات أساس الصادرات والمنتجات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة قليلة جدا و تعتبر صناعات هامشية بالنسبة للاحتياجات الحقيقية. وهو ما يؤكده الجدول أدناه.

الجدول رقم (01): الصادرات خارج المحروقات

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية		مواد اولية		مواد نصف مصنعة		تجهيزات فلاحية		تجهيزات صناعية		سلع استهلاكية	
	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %
2000	30	5.08	42	7.12	447	75.76	12	2.03	44	7.46	15	2.54
2001	30	5.36	39	6.96	413	73.75	22	3.93	42	7.50	14	2.50
2002	35	5.92	56	9.48	403	68.19	20	3.38	50	8.46	27	4.57
2003	47	9.85	49	10.27	316	66.25	1	0.21	29	6.08	35	7.34
2004	66	10.00	97	14.70	432	65.45	0	0.00	50	7.58	15	2.27
2005	67	8.55	136	17.35	526	67.09	0	0.00	36	4.59	19	2.42
2006	73	6.51	195	17.38	765	68.18	1	0.09	44	3.92	44	3.92
2007	88	8.98	170	17.35	640	65.31	1	0.10	46	4.69	35	3.57
2008	119	8.58	334	24.08	834	60.13	1	0.07	67	4.83	32	2.31
2009	113	14.75	169	22.06	393	51.31	0	0.00	42	5.48	49	6.40
2010	315	32.54	94	9.71	498	51.45	1	0.10	30	3.10	30	3.10
2011	355	28.93	161	13.12	660	53.79	0	0.00	35	2.85	16	1.30
2012	315	27.34	168	14.58	618	53.65	0	0.00	32	2.78	19	1.65
2013	404	38.48	109	10.38	492	46.86	0	0.00	29	2.76	16	1.52
2014	323	19.77	110	6.73	1173	71.79	1	0.06	16	0.98	11	0.67
2015	239	11.62	105	5.10	1685	81.92	0	0.00	17	0.83	11	0.53

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

فمن خلال الجدول نجد أن المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات, وذلك 63,80% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2015. تتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى, وهو أمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات. بينما احتلت التجهيزات الصناعية المرتبة الرابعة بنسبة 4.62 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، وتمثلت منتجاتها في التجهيزات والوسائل المستعملة في البناء والصحة، الأشغال العمومية والميكانيك. وقد عرفت تقهقرا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة، بحيث انخفضت من 44 مليون دولار سنة 2000 إلى 17 مليون دولار سنة 2015 ، بسبب نقص الاستثمارات الخارجية المباشرة، وحل بعض المؤسسات الوطنية كالمؤسسة الوطنية للفلين، ومؤسسات النسيج والجلود ... الخ، وضعف تنافسية الصادرات الجزائرية.

وإجمالا تعاني الصناعات التحويلية من التراجع المستمر منذ بداية الثمانينات، وهو مايظهر من خلال نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالية و التي لم تتجاوز 15% خلال منتصف عقد الثمانينات لتخفض إلى 6 % في سنة 2000، ثم 5% في سنة 2010 لتصل إلى 4 % فقط في سنة 2014. الامر الذي يدل على مساهمتها الضعيفة في الناتج، وهذا التراجع في النسبة من سنة إلى أخرى يرجع إلى ضعف الاستثمارات في هذه الصناعة وتقادم التجهيزات.

ومن هنا يتضح جليا أن الصناعة في الجزائر تهيمن عليها الصناعة الاستخراجية ، وهو توجه يخالف تماما توجه الدول الصناعية المتقدمة.[7]

فالانفتاح التجاري كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية .لقد أصبحت خسائر الصناعة العمومية لحصتها من السوق معتبرة جدا .واذا كانت الدولة قد قررت عدم إسعاف الصناعات التحويلية العمومية بسبب ارتفاع الفاتورة إلى اليوم، وأن تسيير الدولة المباشر للإنتاج تبيّن أنه غير فعال، فإن الأمر يتعلق إذاً بتسريع خوصصة هذه المؤسسات وترك مستوى المتطلبات المالية على وجه الخصوص، وأهداف بعث الصناعة بواسطة ضخ رؤوس أموال مقاولين خواص، والحفاظ على أقصى قدر ممكن من الوظائف، تمثل خيارات حكيمة دون شك.[8]

3-أسباب فشل استراتيجيات التصنيع ومعوقاته.

إن سبب تعثر نمو القطاع الصناعي في الجزائر هو ليس نتيجة لانعدام المشاريع أو الإمكانيات سواء المادية أو البشرية، و إنما بسبب العوائق و العراقيل التي تقف حاجزا أمام ذلك، لكن الحكومة الجزائرية اعتمدت عدة أساليب وسياسات لإنعاش هذا القطاع.

أولا: أسباب فشل استراتيجيات تنمية القطاع الصناعي.

يمكن إرجاع أسباب فشل مختلف الإستراتيجيات التي تبنتها الجزائر من اجل إعادة النهوض بالقطاع الصناعي ابتداءا من فترة تنفيذ برامج الإصلاح إلى عدة عوامل مباشرة و أخرى غير مباشرة.

أ- الأسباب المباشرة.

يمكن تحديد الأسباب المباشرة لفشل مشاريع إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي إلى النقائص و المشاكل العديدة التي عرفتها تنفيذ تلك المشاريع و التي من أبرزها[9]:

ـ فشل مشروع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

رغم تمكن مشروع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تحقيق نتائج ايجابية نسبيا برزت من خلال إنشاء حوالي 90755 مؤسسة و توفير أكثر من 945000منصب شغل، و ذلك نتيجة الدعم المالي المتكون من قروض مقدمة من وكالة تشغيل الشباب بدون فوائد، و بقروض بنكية بفوائد مخفضة،إلا أنها فشلت في النهوض بالقطاع الصناعي، و الدليل على ذلك أن نسبة المؤسسات الصناعية التي تم إنشاؤها من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم يتجاوز 6 %، كما أنها اقتصرت فقط على الصناعة الغذائية و الزراعية، و بعود سبب فشل هذا المشروع الى عدة عوامل أهمها:

- ✓ الضعف الواضح في التسيير الإداري و التقني، بالإضافة إلى عدم مواكبة تلك المؤسسات للتطور التكنولوجي و مراعاتها للبعد التسويقي.

- ✓ صعوبة الاستمرار في الحصول على تمويلات مالية.
- ✓ فشل مشاريع التأهيل في إطار البرنامجين، برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، و برنامج وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوروبي، حيث أن عملية التأهيل لم تعطي النتائج المنتظرة رغم إعادة تفعيلها في إطار إستراتيجية التصنيع.

–الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العمومي: فمن بين 1112 مؤسسة عمومية مرشحة للخوصصة نهاية سنة 2003 هناك 731 مؤسسة تعاني من صعوبات مالية كبيرة ن من خلال ديونها المتراكمة والمقدرة حسب احخصائيات مارس 2003 بحوالي 1200 مليار دجل لترتفع إلى 1321.95 مليار دج سنة 2005، حيث تمثل 77% منها ديون قصيرة الأجل.[10]

ـ ضعف إقبال المستثمر الأجنبي:

بقي حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بصفة عامة محدودا خاصة في مجال القطاع الصناعي، و ذلك بالرغم من نجاح مع من الشركات الأجنبية في إقامة شراكة مع مؤسسات محلية،غير أن ذلك يبقى غير كاف بالنظر الى الإمكانيات المالية و الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، و كذا بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، فمعظم التقارير الدولية تعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر بعيدا كل البعد عن المعايير الدولية.

ـ التردد و تضارب القرارات فيما يخص الخصخصة:

بالرغم من تبني الجزائر نظام خصخصة المؤسسات العمومية الصناعية،إلا أن هناك صعوبات واجهت مشروع الخصخصة والتي في مقدمتها مشكل تسريح العمل من دون توفير بدائل مناسبة في ظل غياب حوار عقلاني نظرا لانعدام كفاءة و احترافية نسبة هامة من الرس المال البشري، بالإضافة إلى ثقل ديون المؤسسات المعروضة للخصخصة و التي يصعب على الرأس المال الخاص المحلي أو الأجنبي تحملها، كما ساهم عدم التوصل الى حل عملي لمشكلة العقار الصناعي في تأخر برامج الخصخصة.

ـ انعدام الحركية في بورصة الجزائر:

إن غياب سوق مالي يتميز بديناميكية مثل عائق أمام إنشاء و تطوير المؤسسات الصناعية التي تحتاج الى تمويلات كبيرة لتطوير منتجاتها و مواجهة المنافسة، حيث أن مساهمة السوق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية تبقى متواضعة جدا[11].

ب– الأسباب الغير مباشرة.

يمكن الاعتبار أن الأسباب الغير مباشرة لفشل مشاريع إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر عديدة غر أن أبرزها:

ـ الظروف الدولية و العولمة:

إن انتشار ظاهرة العولمة قد أثر سلبا و بصفة غير مباشرة على قطاع الصناعة الجزائري،و ذلك بالرغم أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة في مقابل استيرادها لأغلب منتجاتها الصناعية، و قد تضاعفت تلك الآثار السلبية خاصة بعد التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو –متوسطية و منطقة التجارة الحرة العربية، حيث ترتب عن ذلك تفكيك عدد كبير من القيود الجمركية السعرية و الكمية،مما أدى إلى عدم قدرة المنتجات الوطنية على مجابهة حدة المنافسة الأجنبية، نظرا لعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي و للأساليب التسويقية.

ـ الدور السلبي لتعاظم عوائد قطاع المحروقات:

احتل قطاع المحروقات مرتبة متفوقة في النمو الاقتصادي الوطني، كما أن صادرات الجزائر في هذا القطاع ضلت تمثل نسبة 97% في الإجمالي،و ساهمت موارده ب3/2ايرادات ميزانية الدولة، كل ذلك يكون قد شجع على عدم البحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية[12].

ثانيا: معوقات التصنيع في الجزائر.

هناك عدة معوقات و عراقيل تقف عائقا أمام تطور القطاع الصناعي في الجزائر، و التي جعلته يبقى دائما مرتبط الخارج، منها:

أ- الممارسات التجارية.

إن أسلوب الحماية الذي تتخذه الدول المتقدمة في تعاملاتها التجارية خاصة فرض التعريفات الجمركية،التي تؤثر سلبا على مستقبل التصنيع بالدول النامية، و طرق الحماية هي:

- ✓ رفع قيمة التعريفة الجمركية بحيث يرتفع سعر المنتج المستورد.
- ✓ تحديد الحصص الاستيرادية؛.
- ✓ التصاريح بحيث يمكن التحكم في معدلات الاستيراد.
- ✓ التشديد في مواصفات البضائع المصدرة.

ب- المؤسسات المتعددة الجنسيات.

تؤدي هذه المؤسسات دورا كبيرا في تنمية الصناعة أو إعاقتها، لأن هذه المؤسسات تملك من القوة ما يمكنها من التأثير على السياسات الاقتصادية للدول النامية، ذلك عن طريق الاتفاقيات السياسية، أو ممارسة الضغوطات من قبل الدول التابعة لها.

ج- الإعانات و الاتفاقيات التجارية.

فالعديد من الدول النامية تتلقى الإعانات من اجل إقامة المشروعات الصناعية، و يكون دور هذه الإعانات عائقا لعملية التنمية لسببين هما:

- ➢ **السبب الأول:** مجموعة الشروط التي تفرضها الدول المقدمة للمعونات، قد تصل إلى المساس باستقلال و سيادة الدولة ككل.
- ➢ **السبب الثاني:** يكون في حالة عدم استغلال هذه المساعدات لدعم عملية التنمية

د- تذبذب أسعار الصادرات.

إن تذبذب أسعار الصادرات المصنعة من طرف الدولة و بالتالي تدني العائد من هذه الصادرات، و يعود ذلك لارتباط تقويم صادرات الدولة بالعملات الأجنبية، إضافة لنظام الحماية الذي تفرضه الدول المصنعة على صادرات الدول النامية، لأنه عند ارتفاع أسعار هذه المنتجات ينتعش اقتصاد هذه الدول و تزداد القدرة على التصنيع، و يحدث العكس في حالة انخفاض أسعار تلك المنتجات.

هـ- القروض الأجنبية.

من مفهومها الظاهري أن هذه القروض تدعم اقتصاد الدولة، إلا أن لها أثار عكسية على عملية التصنيع، إضافة إلى العوامل التي تقف حجرة عثرة أمام التطور الصناعي للدولة كضعف كفاءة اليد العاملة و نقص الخبرات الفنية القادرة على تحمل عبء التصنيع.[13]

4–سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر.

تسعى الجزائر إلى تطوير القطاع الصناعي، ومن أجل ذلك وضعت عدة استراتيجيات لتطوير هذا القطاع و النهوض به، و تتمثل سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر فيما يلي:[14]

أولا: تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية.

وذلك من خلال تشجيع الشركات بما في ذلك القطاع الخاص للمواد المشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال:

- ✓ إنشاء و تطوير هياكل التسهيل و الدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية.
- ✓ ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية.
- ✓ تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية و التحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية و الإدارية و تدريب الموارد البشرية.

ثانيا: إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني.

لابد من إعادة هيكلة قطاع الصناعة نتيجة للمشاكل التي يعرفها هذا الأخير نتيجة للتحولات الدولية الراهنة و القدرات التنافسية الكبير للدول الناشئة، و ظهور تكتلات إقليمية دولية أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية و تدني المنتجات المحلية، و ذلك باستغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة و الانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج و مصدر محولة بتكنولوجيا أكثر تقدما و قيمة مضافة أكبر بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية، فلا بد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتحقيق اكبر اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية و محاولة إنشاء سلاسل إنتاجية و توجيه الاستثمارات الصناعية و تكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية و المتخصصة.

ثالثا: تأهيل الموارد البشرية و تنمية المهارات.

إن رأس المال البشري هو محرك بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي لذا لا بد من عدم السياسات التي ترسى أسس التعلم للقوى العاملة المستقبلية، لذا يجب التركيز على التدريب المهني و التقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية ومن الضروري إشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بين الشركات و تعاون القطاع الجامعي و الخاص.

رابعا: التركيز على صناعات معينة للتصدير.

لابد من تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته و ذلك من خلال إعداد برامج لتشجيع و دعم الصناعة و التركيز على الصناعات القادرة على تحقيق النمو و المنافسة في الأسواق الخارجية من خلال التركيز على الصناعات التي تعتمد على الطاقة بكثافة بدل تصدير المواد الطاقوية على شكلها الخام يتم تحويلها إلى منتجات تامة الصنع.

خامسا: وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي.

و ذلك عن طريق:

- ✓ تشجيع الإبداع؛
- ✓ تطوير الموارد البشرية و ترقية الاستثمار الخارجي المباشر؛

- ✓ عصرنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها و طرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع.

سادسا: ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتصدر الاستثمارات مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات, لذلك تسعى الجزائر إلى وضع الاستراتجيات التي تساعد على جدب الاستثمار الأجنبي, خاصة و أن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا بدا من التسهيلات المقدمة لإنشاء المشروع إلى غاية التصفية النهائية, لذلك يستدعي تطوير الاستثمار محيط فعالا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا ملائما, و نظاما تحفيزا للحماية و علية فان إستراتجية ترقية الاستثمار تعدى جزء لا يمكن فصله عن إستراتجية النظام الاقتصادي في مجمله.

و تحفيزا للاستثمار تم إدخال عدة تعديلات على الأمر 08/06 المتعلق بتطوير الاستثمار تحسنا للنظام القائم من بينها:

- ✓ إعادة تهيئة مسار منح المزايا و تسيرها لمطابقتها و الممارسات الدولية في المجال ؛ تقليص مدة معالجة ملفات الاستثمار.
- ✓ إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للأجانب.
- ✓ حماية حقوق المستثمرتين الذين لديهم الحق في الطعن في اللجنة المتخصصة لهذا الغرض.
- ✓ مراجعة قانون الجمارك.
- ✓ تخفيض التكاليف الجبائية و الاجتماعية.[15]

سابعا: التكنولوجيا عنصر مهم لتطور الصناعة.

الصناعة من أكثر القطاعات لكل ماهو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي و هذا من طبيعة هذا النشاط القائم أصلا على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متعددة، و لذلك برز تأثير التطور التقني أكثر وضوحا في عمليات التصنيع، و التطور الكبير الذي شهدنه الدول المتقدمة ما هو إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي احرزته هذه الدول في ميدان العمل الصناعي لها، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر.

نتائج الدراسة:

رغم التغيرات العديدة و المجهودات الكثيفة التي بذلتها الحكومة الجزائرية في سبيل تطوير القطاع الصناعي الجزائري، إلا أن معالم قطاع الصناعة في الجزائر لم تتغير منذ الاستقلال ، حيث يعتبر القطاع النفطي هو المحرك الأساسي للاقتصاد، رغم محاولات الدولة من أجل تحقيق عملية التنويع الاقتصادي الذي يضمن تنويع مصادر الدخل خاصة في القطاع الصناعي الذي يعتبر أساس للتنمية الاقتصادية.

و من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

-تمتلك الجزائر المواد الخام و الطاقة و اليد العاملة الرخيصة، مع وجود سوق عمومية لجميع المنتجات، اضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز ، ضف ألى ذلك امتلاكها لفائض مالي ضخم ، وكل هذه الامكانيات تعتبر عوامل دعم قوية للقطاع الصناعي الوطني.

-ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.

- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.
- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.
- قدرات إنتاج غير مستغلة بشكل كلي بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة و عدم كفاية و نجاعة تقنيات التسيير و إدارة الأعمال.

– إن السياسات الصناعية المتبعة في الجزائر و حجم الموارد الموجهة إلى القطاع الصناعي خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري لم تكن كافية لتسمح بنشوء صناعة قوية.

– ضعف أداء القطاع الصناعي الجزائري نظرا لقلة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع؛

– تمثل المحروقات أساس صادرات الجزائر مقابل ضعفها في القطاع الصناعي؛

– إن الموارد الطبيعية التي تملكها الجزائر تؤهلها لتصبح دولة صناعية من خلا تثمين و إدراك قيمة هذه الموارد.

انطلاقا من النتائج السالفة الذكر يمكن أن نقدم الاقتراحات و التوصيات التالية:

– إعادة النظر من طرف الدولة في الأساليب المنتهجة في التسيير من أجل تجنيد كل الإمكانيات و الطاقات المتاحة في المستوى الوطني، بما فيها القطاع الخاص الذي أصبح يمتلك قدرات مالية و إنتاجية كبيرة، و تغيير أسلوب تدخل الدولة الذي يغلب عليه التدخل بالأوامر، لأن الواقع السياسي و لأيديولوجي الجديد يحث على تغيير في مفهوم لدر الدولة و انعكاساتها على المفاهيم و الأدوات الاقتصادية.

– إصلاح الجهاز الإداري الذي يعتبر ضرورة حتمية لتطوير نظام برامج الإصلاحات، ووضع حد لظاهرة تضخم القوانين و القرارات، و الأخذ بالميكانيزمات الاقتصادية التي تحكمها قوانين السوق.

– تقديم التسهيلات المالية للقطاع الخاص، و توفير صيغ للتمويل تتلاءم و ثقافة المجتمع.

–وضع سياسة ضريبية فعالة و عقلانية تأخذ بعين الاعتبار أولويات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية، و في نفس الوقت تطوير إدارة الضرائب و الجمارك و الضمان الاجتماعي من أجل وضع ميكانيزمات جديدة للتأطير و مراقبة للأسعار و التهرب الضريبي.

– تطوير نظام للإعلام الاقتصادي و جعله في متناول الجميع و تبسيطه مع توضيح الإمكانيات الموجودة و فرص الاستثمار وكذا التسهيلات والتشجيعات الممنوحة في إطار قوانين الاستثمار ووفقا لأنواعه و أهدافه؛

– يجب ان تتساوى المؤسسات العامة و الخاصة في الإجراءات التفضيلية ، بمعنى وضع كل من القطاع العام و القطاع الخاص على قدم المساواة بالنسبة للقرار الاستثماري و القدرة على الحصول على مستلزمات الإنتاج بما في ذلك الائتمان و النقد الأجنبي و إن تكون هذه الاجراءات مدروسة و تساعد على المدى الطويل على إقامة صناعة قادرة على التصدير.

– لابد على الدولة أن تعمل بكل الوسائل لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، و تحديد بوضوح إطار عمله وأهدافه وتحويلاته ، خاصة و أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد اتخذ اتجاهات غير تلك المعهودة سابقا،

– منح القطاع الخاص حرية إيجاد طرق وأساليب تنظيمية في إطار التنمية الوطنية الشاملة.

الاحالات و المراجع:

[1] : زوزي محمد، إستراتيجية الصناعة المصنعة و الصناعة الجزائرية،مجلة الباحث، العدد08،2010،جامعة ورقلة، الجزائر، ص176.

[2] : نعيم إلهام، استخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ن جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2015، ص60.

[3] : زوزي محمد، مرجع سبق ذكره، ص177.

[4] : عروب رتيبة، بوسبعين تسعيدت، "أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية حقائق و أفاق"، الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائرالمنعقد يومي 23و24 أفريل 2012، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، الجزائر، ص149.

[5] : قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5، جامعة شلف، الجزائر ، ص 90.

[6] : زوزي محمد، مرجع سبق ذكره،ص 178.

[7] : مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد12، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي ، الجزائر ، جوان 2017، ص 199.

[8] : نعيم إلهام، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[9] : عية عبد الرحمن، بلقيوس عبد القادر، تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق،الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، يومي23و24 افريل2012،جامعة مستغانم،الجزائر،ص ص 173-175.

: مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، مرجع سبق ذكره ، ص 204-205.[10]

[11] : عية عبد الرحمن،بلقيوس عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص 176.

[12] : حطاب موراد، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة ،دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد صناعي،جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر،2016/2015،ص ص 57.59.

[13] : المرجع نفسه، ص58.

[14] : السعيد بريكة، نور الهدى عمارة،استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية،العدد الرابع، ديسمبر2015، جامعة الجزائر،ص ص 285-286.

[15] : قوريش نصيرة ، مرجع سبق ذكره، ص98.